

## The Impact of Board Structure on Earnings Quality in Jordanian Commercial Banks

### أثر هيكل مجلس الإدارة وتكوينه على جودة أرباح البنوك التجارية الأردنية

Nimr Al-Slaihat<sup>1</sup>, Mohammad Shubita<sup>1\*</sup>, Moataz Al-Zoubi<sup>1</sup>, Mazen Al-Omari<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>Amman Arab University, Amman, Jordan.

#### ARTICLE INFO

##### Article history:

Received 10 Aug 2017

Accepted 01 Mar 2018

Published 01 Jan 2020

##### \*Corresponding author:

Amman Arab University, Amman, Jordan

Email: [mohammadshubita@gmail.com](mailto:mohammadshubita@gmail.com).

#### Abstract

This study aimed to examine the impact of the board of directors' structure on earnings quality in Jordanian commercial banks. The study sample consists of all Jordanian commercial banks during the period from 2009 to 2016. The study employed pooled data regression models and reached the following results: there is no statistical impact of board of directors' structure on earnings quality; there is no statistical impact of board size on earnings quality in Jordanian commercial banks; there is no statistical impact of board independence on earnings quality in Jordanian commercial banks; there is a statistical impact of CEO/chairman separation on earnings quality in Jordanian commercial banks; and there is a statistical impact of adding bank size as a control variable.

**Keywords:** Corporate Governance, Board Structure, Earnings Quality, Jordanian Commercial Banks.

#### الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر هيكل مجلس الإدارة على جودة أرباح البنوك التجارية الأردنية، وقد تكونت عينة الدراسة من جميع البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة من عام ٢٠٠٩-٢٠١٦. استخدمت الدراسة عدة نماذج إحصائية للوصول للنتائج التالية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لهيكل مجلس الإدارة على جودة الأرباح ولا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم مجلس الإدارة على جودة أرباح البنوك التجارية الأردنية ولا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلالية مجلس الإدارة على جودة أرباح البنوك التجارية الأردنية، ويوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفصل المهام على جودة أرباح البنوك التجارية الأردنية، ويوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية لأثر الالتزام بقواعد هيكل مجلس الإدارة وتكوينه على جودة أرباح البنوك التجارية الأردنية باختلاف حجم البنك.

**الكلمات المفتاحية:** الحاكمية المؤسسية، هيكل مجلس الإدارة، جودة الأرباح، البنوك التجارية الأردنية.

## ١,١ الإطار النظري والدراسات السابقة

إن الأزمات المالية العالمية الحالية أفقدت المستثمرين ثقتهم بالبيانات المالية وخصوصاً رقم الربح الذي يعتبر انعكاساً لنتائج أعمال المنشأة خلال فترة معينة. مما جعل العودة إلى حكم المؤسسات قضية حتمية كان لها اهتماماً متزايداً في السنوات الأخيرة.

يعد تطبيق قواعد لهيكل مجالس الإدارة أداة مهمة من أدوات الحاكمية المؤسسية وخصوصاً من الهيئات التنظيمية والرقابية، بعد الكشف عن العديد من الممارسات الخاطئة التي ترتكبها مجالس الإدارة، وما تقوم به تلك المجالس من استغلال لمناصبهم وسلطاتهم الإدارية في غير صالح المساهمين والأطراف الأخرى ذات العلاقة، والتلاعب بالبيانات المالية وتدمير ثروة المساهمين الناتجة عن ضعف القوانين والتشريعات والرقابة الفعالة (Al-Smadi, 2013)

ويرى الباحثون بأن التلاعب بالأرباح للوصول لغايات مجالس الإدارة يؤثر على قدرة رقم الربح بالتعبير بصورة حقيقية عن أرباح الوحدة الاقتصادية، وبالتالي إمكانية التنبؤ بأرباح الوحدة الاقتصادية المستقبلية. تعرف جودة الأرباح على أنها مدى استمرارية تدفق الأرباح الحالية في الفترات المستقبلية، وقدرة الأرباح الحالية على عكس الأداء الحالي والمستقبلي للشركة، وتمثل استمرارية مدى قدرة الشركة في المحافظة على ربحها في المدى الطويل.

وتختلف القرارات التي تبني على معلومات الأرباح تبعاً لاختلاف مستخدمي القوائم المالية، ويجب أن تساعد المعلومات المحاسبية كلاً من المستثمرين والمقرضين وغيرهم على تقويم التدفقات النقدية المستقبلية للشركة، من حيث مبالغها وتوقيتها ودرجة عدم التأكد المتعلقة بها.

تعد المؤسسات المالية وخصوصاً البنوك من أكثر المؤسسات عرضة للتلاعب بالأرباح من قبل مجالس الإدارة لتضليل المستثمرين والمساهمين.

لذلك جاءت هذه الدراسة للتعرف على أثر الالتزام بقواعد هيكل مجلس الإدارة وتكوينه على الحد من التلاعب بالأرباح في البنوك التجارية الأردنية وذلك مع تزايد اهتمام البنك المركزي الأردني والجهات الرقابية والتشريعية الأخرى بهذا الموضوع.

## ١,١,١ الدراسات السابقة

هدفت دراسة (رياض، ٢٠١٢) إلى التعرف على دور حوكمة الشركات في الحد من إدارة الأرباح في مصر، وتوصلت إلى وجود علاقة عكسية بين حوكمة الشركات وإدارة الأرباح في شركات الأدوية المصرية. وفي مصر أيضاً هدفت دراسة (أبو خزانه، ٢٠١٤) إلى قياس استمرارية الأرباح بالشركات المدرجة ببورصة الأوراق المالية المصرية، واختبار أثر خصائص مجلس الإدارة عليها.

وتوصلت إلى أن استقلال أعضاء مجلس الإدارة وازدواجية رئيس مجلس الإدارة لها تأثير عكسي على استمرارية الأرباح بهذه الشركات، أما الملكية الإدارية وعدد اجتماعات مجلس الإدارة فلها تأثير إيجابي على استمرارية الأرباح بالشركات عينة الدراسة، فيما لم يثبت وجود تأثير معنوي لحجم مجلس الإدارة وتعديلات مجلس الإدارة وتنوع أعضاء مجلس الإدارة ما بين ذكور وإناث على استمرارية الأرباح بتلك الشركات. وفي السعودية توصلت دراسة (Al-Smadi, 2013) إلى وجود أثر إيجابي لكل من قواعد الحاكمية المؤسسية وحجم البنك على الأداء في البنوك. وتوصلت دراسة (Younis, et al., 2016) إلى وجود أثراً سلبياً لحجم مجلس الإدارة وجودة التدقيق على جودة الأرباح وكان هناك أثراً إيجابياً لحجم الشركة على جودة الأرباح في الشركات الصناعية. وتوصلت دراسة (Chaharsoughi & Abdulrahman, 2013) إلى وجود أثر إيجابي لنسبة استقلالية مجلس الإدارة والملكية الإدارية على جودة الأرباح ووجود أثر سلبي لحجم مجلس الإدارة على جودة الأرباح. وتوصلت دراسة (Alves, 2014) إلى زيادة نسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة يحسن من جودة أرباح الشركة.

بالنسبة للبنوك في الأردن استنتجت دراسة (Azzoz & Khamees, 2016) أن عدد أعضاء لجنة التدقيق ونشاط لجنة التدقيق التي تعتبر من اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة بأن لها علاقة مع كل من جودة الأرباح وإدارة الأرباح في الشركات المالية المدرجة في بورصة عمان، بينما توصلت دراسة (إبراهيم وعطا، ٢٠١٤) إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتركيب أعضاء

مجلس الإدارة (جنسية كل من أعضاء مجلس الإدارة) وملكية كبار المساهمين المحلية والأجنبية على القيمة السوقية المضافة للبنك.

أما العلاقة بين جودة الأرباح وهيكل مجالس الإدارة وتكوينها فقد توصلت دراسة (Ali & Desoky, 2015) إلى وجود أثر لكل من نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة، واستقلالية مجلس الإدارة، ولجنة التدقيق والمدقق الخارجي على جودة الأرباح. وقامت دراسة (أبو عجيلة والشريف، ٢٠١٤) بالبحث بعوامل مختلفة وتوصلت إلى وجود علاقة عكسية بين جودة الأرباح وبين نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة، ووجود علاقة طردية بين استقلالية لجنة التدقيق وبين جودة الأرباح.

دراسة (Bokpin, 2013) في غانا درست أثر هيكل الملكية على كفاءة البنوك، وأظهرت أثراً إيجابياً لقواعد الحاكمية المؤسسية على كفاءة البنوك، وأن الملكية الإدارية تقود لكفاءة التكلفة لدى البنوك. بينما وجدت دراسة (Byard, et al., 2006) إلى أن ازدياد عدد أعضاء مجلس إدارة الشركة يزيد من جودة تقاريرها المالية. وأكد (Bradbury, et al., 2006) إلى أن زيادة حجم مجلس الإدارة يقلل من المحتوى المعلوماتي للإيرادات المالية وبالتالي يؤثر على جودة أرباح الشركة.

بينما لم تجد دراسة (Alkdai & Hanefah, 2012) أي علاقة بين حجم مجلس الإدارة وجودة الأرباح.

بالنسبة لحجم الشركة (البنك) المتغير الضابط وعلاقته بجودة الأرباح فقد وجد (Kim, et al., 2015) علاقة إيجابية بين حجم الشركة وجودة الأرباح، مشيراً إلى أنه يكون لدى الشركات كبيرة الحجم مدققين داخليين ذوي كفاءة أعلى مقارنة بالشركات صغيرة الحجم، وبالتالي فإن نظام الرقابة الداخلية الكفؤ يساعد في إخراج قوائم مالية ذات موثوقية أعلى، وهذا يقلل من ممارسات إدارة الأرباح. ويشير (حمدان، ٢٠١٢) إلى أن حجم الشركة يؤثر في جودة أرباحها، حيث أم أرباح الشركات كبيرة الحجم تتميز بالجودة أكثر منها في الشركات صغيرة الحجم، في حين وجد (Doyle, et al., 2007) بأن الشركات صغيرة الحجم يكون لديها قصور في الرقابة الداخلية وأنها أكثر عرضة للقيام بالتصحيح المسبق لقوائمها المالية.

وتضيف هذه الدراسة إلى الدراسات السابقة محاولتها دراسة أثر خصائص مجالس الإدارة وتكوينها في البنوك التجارية الأردنية على التلاعب بأرباح تلك البنوك مما يؤثر على جودة أرباحها وقدرتها التنبؤية، وهذا لم تقم به أي دراسة سابقة أخرى على حد علم الباحثين.

## ٢. مشكلة الدراسة وأسئلتها

إن تطبيق الحاكمية المؤسسية يعتبر من التحديات الصعبة التي تواجه الأسواق العالمية، ومنها السوق الأردني، ودرجة التطبيق الفعلي لتعليمات الحاكمية تعتبر من العوامل التي تؤثر على جودة الأرباح.

من أجل ذلك تصدى البنك المركزي الأردني وباقي الجهات التنظيمية إلى هيكل مجلس الإدارة وتكوينه، لذلك تحاول هذه الدراسة إلقاء الضوء على أثر الالتزام بتكوين هياكل مجالس الإدارة وتأثيرها على التلاعب بالربح.

### ٢,١ أسئلة الدراسة

ويمكن التعبير عن مشكلة الدراسة من خلال طرح السؤال الرئيس التالي:

ما أثر الالتزام بهيكل مجلس الإدارة وتكوينه (حجم مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة، فصل المهام) على جودة الأرباح في البنوك التجارية الأردنية؟

ويتفرع عن هذا السؤال، الأسئلة الفرعية الآتية:

١. ما أثر حجم مجلس الإدارة على جودة الأرباح في البنوك التجارية الأردنية؟

٢. ما أثر استقلالية مجلس الإدارة على جودة الأرباح في البنوك التجارية الأردنية؟

٣. ما أثر فصل المهام على جودة الأرباح في البنوك التجارية الأردنية؟

### ٣. أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة من تناولها لموضوع العوامل المؤثرة على جودة الأرباح وقدرته على التنبؤ بمستقبل الشركات واستمراريتها، إذ أن هناك العديد من العوامل التي تساعد على تضليل المستثمرين من خلال التلاعب بنتائج أعمال الشركات. وتزداد أهمية الدراسة لدراساتها لقطاع البنوك الذي يعتبر من أهم روافد الاقتصاد الوطني ويُعد من أكثر القطاعات عرضةً للتلاعب بالأرباح حيث تسعى هذه الدراسة إلى اختبار أثر تطبيق أحد قواعد الحاكمية المؤسسية وهو هيكل مجلس الإدارة وتكوينه على جودة الأرباح في البنوك التجارية الأردنية. وستساهم هذه الدراسة أيضا بإثراء المراجع التي يمكن الرجوع إليها من قبل المهتمين باختلاف أهدافهم، كما ستساهم هذه الدراسة في المساعدة بالدور الرقابي للبنك المركزي على البنوك والحد من التلاعب بقوائمها المالية.

### ٤. الطريقة والإجراءات

#### ٤,١ منهجية الدراسة

ستستخدم هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتتضمن بيانات الدراسة سلاسل زمنية تغطي الفترة الزمنية من عام ٢٠٠٩-٢٠١٦، وبالتالي فإن البيانات تتكون من سلاسل زمنية وعبر مقطعية (Cross-Sectional Time Series)، ولذلك يعتبر النموذج الملائم لقياس العلاقة بين المتغيرات هو تحليل الانحدار المشترك (Pooled Data Regression)، لقياس أثر المتغيرات المستقلة مجتمعة على المتغير التابع وبطريقة المربعات الصغرى العادية (Ordinary Least Squares) والذي يستخدم في حال كانت البيانات تتضمن سلاسل زمنية وعبر قطاعية في ذات الوقت.

وللتأكد من سلامة نماذج الدراسة من أية مشاكل إحصائية، تمت الاستعانة باختبارات الارتباط الخطي المتعدد Multicollinearity Test واختبار عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي Heteroscedasticity Test مع استخدام اختبار Durbin- Watson Test للتأكد من سلامة النماذج من مشكلة الارتباط الذاتي.

#### ٤,٢ متغيرات وأنموذج الدراسة

سيتم قياس جودة الأرباح من خلال استخدام نموذج المستحقات الكلية المستخدم من قبل (Dechow, 2002) من خلال المعادلة التالية:

$$TACC = NI - OCF \dots \dots \dots (1)$$

حيث إن

– TAAC (Total accruals) = المستحقات الكلية للبنك والمتمثلة في الفرق بين صافي الربح بعد الضرائب وصافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي للبنك

– NI = صافي الربح بعد الضرائب

– OCF = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

حيث تقوم الدراسة على وضع نموذج إحصائي مقتبس من العديد من الدراسات السابقة منها (Jiraporn, et al, 2015; Huang & Wang, 2015; Al-Smadi, 2013) ويبين أن كل من هيكل مجلس الإدارة (المتغير المستقل) ممثلاً بحجم مجلس الإدارة، واستقلالية مجلس الإدارة وفصل المهام على جودة الأرباح (المتغير التابع)، بوجود متغير ضابط (مجموع الأصول) يساعد على التحكم بعلاقة المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع. ويمكن تمثيل النموذج بالمعادلة التالية:

$$TACC_{it} = \beta_0 + \beta_1 SIZE_{it} + \beta_2 INDEP_{it} + \beta_3 SEPA_{it} + \beta_4 ASSET_{it} + \epsilon_t \dots \dots \dots (2)$$

حيث أن:

–  $\beta_0$ : المتغير الثابت (Constant)

– SIZE: حجم مجلس الإدارة (Board Size). ويشير إلى عدد أعضاء الأفراد العاملين في مجلس الإدارة في كل سنة.

- INDEP: استقلالية مجلس الإدارة (Board Independence). وتحسب من خلال نسبة الأعضاء المستقلين (غير التنفيذيين) في مجلس الإدارة لإجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة (Hutchinson et al, 2015).
- Sepa: فصل المهام (CEO or Chairman Separation): ويقصد بها الفصل بين رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، حيث سيتم استخدام متغير وهمي (Dummy Variables). يأخذ القيمة (١) في حال الفصل، والقيمة (٠) في حال عدم الفصل بين المنصبين (طلب، ٢٠١٥).
- ASSET: حجم البنك (Bank Size): وذلك لضبط العلاقة وبيان الأثر الصافي للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع من خلال مجموع الأصول، وبالتالي تقليل نسبة الخطأ العشوائي في النموذج وإظهارها بصورة أقرب للواقع.
- $\varepsilon_i$ : خطأ النموذج.

### ٤,٣ فرضيات الدراسة

- من خلال عرض مشكلة الدراسة والأهداف التي تسعى لتحقيقها، يمكن صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:
- $H_{01}$ : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للالتزام بقواعد هيكل مجلس الإدارة وتكوينه على جودة أرباح البنوك التجارية الأردنية.
- ويتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:
- $H_{01.1}$ : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم مجلس الإدارة على جودة أرباح البنوك التجارية الأردنية.
- $H_{01.2}$ : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلالية مجلس الإدارة على جودة أرباح البنوك التجارية الأردنية.
- $H_{01.2}$ : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفصل المهام على جودة أرباح البنوك التجارية الأردنية.
- $H_{02}$ : لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية لأثر الالتزام بقواعد هيكل مجلس الإدارة وتكوينه على جودة أرباح البنوك التجارية الأردنية باختلاف حجم البنك.

### ٤,٤ مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة بجميع البنوك التجارية الأردنية، وعددها ١٣ بنكاً حتى نهاية عام ٢٠١٦، وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن قواعد الحاكمية المؤسسية للبنوك التجارية الأردنية قد تم إصدارها بشكل خاص في عام ٢٠١٤، أما البنوك الإسلامية ففي نهاية عام ٢٠١٥ فقد تم إصدار تعليمات خاصة بها.

## ٥. نتائج الدراسة ومناقشتها

### اختبار الارتباط الخطي المتعدد Multicollinearity Test

يعرف الارتباط الخطي المتعدد بوجود ارتباط عالي بين متغيرات النموذج مما يؤثر على استقلاليته ويضخم معامل التحديد  $R^2$  ولهذا تم احتساب معامل ارتباط بيرسون لكل من المتغيرات المستقلة والمتغير الضابط، بالإضافة لقيمة معامل تضخم التباين عند كل متغير حسب الفرضية التي يتم اختبارها، وكانت النتائج كما يلي.

جدول (١): مصفوفة الارتباط للمتغيرات المستقلة

| الرقم | المتغير                | ١      | ٢      | ٣      | ٤    |
|-------|------------------------|--------|--------|--------|------|
| ١     | حجم مجلس الإدارة       | ١,٠٠   |        |        |      |
| ٢     | استقلالية مجلس الإدارة | -٠,٠١١ | ١,٠٠   |        |      |
| ٣     | فصل المهام             | -٠,٠٣٧ | ٠,٠٣٥  | ١,٠٠   |      |
| ٤     | حجم البنك              | ٠,٠٧٠  | -٠,٠٣٢ | -٠,١٦١ | ١,٠٠ |

يلاحظ من الجدول (١) انخفاض قيم معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة، وهذا يدل على عدم وجود ظاهرة الارتباط الخطي المتعدد بين بقية المتغيرات المستقلة، وهذا يعتبر مؤشراً على أنّ العينة تخلو من مشكلة الارتباط الخطي

العالي المتعدد لبقية المتغيرات، (Guajarati, 2009). مما يعني دلالة على قوة نماذج الدراسة ويعزز من إمكانية استخدامها في تفسير المتغير التابع.

كما تم استخدام معامل تضخم التباين (VIF) كما يلي.

#### جدول (٢): نتائج اختبار الارتباط المتعدد

| المتغير                | معامل تضخم التباين VIF |
|------------------------|------------------------|
| حجم مجلس الإدارة       | ١,٠٠٠                  |
| استقلالية مجلس الإدارة | ١,٠٠٠                  |
| فصل المهام             | ١,٠٠٠                  |

يشير الجدول رقم (٢) أنَّ قيم معامل تضخم التباين كانت جميعها تساوي (١) وأقل من العدد (١٠)، مما يؤكد عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي بين جميع متغيرات الدراسة المستقلة (Guajarati, 2009).

#### اختبار الارتباط الذاتي Autocorrelation

يظهر الارتباط الذاتي كأحد المشاكل الناتجة من خرق فرض من الفروض اللازمة لتطبيق المربعات الصغرى العادية على نماذج الانحدار نتيجة لعدم استيفاء الفرض الخاص بالتغاير.  $Cov(u_j, u_i) = 0$  اللازم لكفاءة النموذج. وأهم طريقة لاختباره هي اختبار Durbin-Watson وإذا زادت قيمة هذا الاختبار كثيراً عن الرقم (٢) فيعتبر أن مشكلة الارتباط الذاتي موجودة في النموذج. وكما هو واضح من الجدول (٣) فإن قيم هذا الاختبار لنماذج الدراسة لا تدل على وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

#### جدول (٣): اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

| الفرضية    | قيمة D-W المحسوبة | النتيجة             |
|------------|-------------------|---------------------|
| $H_{01}$   | ١,٥٣١             | لا يوجد ارتباط ذاتي |
| $H_{01.1}$ | ١,٧٠٥             | لا يوجد ارتباط ذاتي |
| $H_{01.2}$ | ١,٧٠٥             | لا يوجد ارتباط ذاتي |
| $H_{01.3}$ | ١,٧١٩             | لا يوجد ارتباط ذاتي |
| $H_{02}$   | ١,٧٣٩             | لا يوجد ارتباط ذاتي |

#### اختبار عدم ثبات الخطأ العشوائي Heteroscedasticity Test

من افتراضات النماذج الإحصائية هو تجانس تباين الخطأ العشوائي الذي يجب أن يكون ثابتاً وعلى أن يكون متوسط الأخطاء العشوائية يساوي صفر. وللتأكد من عدم وجود عدم تجانس للتباين سيتم استخدام اختبار White للفرضيات الفرعية، والذي ينص في الفرضية العدمية على عدم تجانس تباين الخطأ العشوائي وذلك باستخدام برمجية E-Views. وقد كانت النتائج كما يلي.

#### جدول (٤): نتائج اختبار عدم ثبات الخطأ العشوائي

| الفرضية    | F-statistic | Sig   | النتيجة              |
|------------|-------------|-------|----------------------|
| $H_{01.1}$ | ٠,٩٩٨       | ٠,٤٩٨ | قبول الفرضية العدمية |
| $H_{01.2}$ | ١,٥٣٤       | ٠,٠٨٩ | قبول الفرضية العدمية |
| $H_{01.3}$ | ١,٠٠٧       | ٠,٤٥٣ | قبول الفرضية العدمية |

وعند إجراء هذا الاختبار على بيانات الدراسة لنموذج الدراسة الرئيس الذي يشتمل على جميع المتغيرات المستقلة مع المتغير الضابط (حجم الأصول)، تبين أنَّ قيمة الاختبار (F-statistic)، كانت جميعها غير مهمة إحصائياً لأن مستوى دلالة (Sig)، كان أكبر من ٠,٠٥، مما يشير إلى خلو البيانات من ظاهرة عدم تجانس التباين (Guajarati, 2009).

## الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

يعرض الجدول (٥) المقاييس الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة وتشمل أدنى وأعلى مشاهدة والوسيط الحسابي والانحراف المعياري.

جدول (٥): المقاييس الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة

| اسم المتغير                | أدنى مشاهدة   | الوسيط الحسابي | الوسيط        | أعلى مشاهدة    | الانحراف المعياري | عدد المشاهدات |
|----------------------------|---------------|----------------|---------------|----------------|-------------------|---------------|
| حجم مجلس الإدارة           | ٧             | ١١             | ١١            | ١٥             | ١,٧١              | ١٠٣           |
| فصل المهام                 | ٠             | ٠,٨٩٣          | ١             | ١              | ٠,٣١              | ١٠٣           |
| استقلالية مجلس الإدارة     | ٠             | ٠,٧٤٩          | ٠,٨٣٣         | ٤٥             | ٠,١٤٢             | ١٠٣           |
| صافي الربح                 | -١,٣٢٩,٧٤٩    | ٤٣,٣٩٦,٧٥٣     | ٢٢,٧٣٥,٥١٢    | ٣٤٦,٢٢٦,٠٠٠    | ٦٢,٩٦٥,٤٦٩        | ١٠٤           |
| التدفقات النقدية التشغيلية | ١,٥٣٠,٠٩٧,٠٠٠ | ١٠٧,٨٨٠,٥٢٠    | ٦١,٠٤٩,٠٦٧    | ١,٦٩٤,٧٣٣,٠٠٠  | ٣١٣,١٢٩,٩٣٧       | ١٠٤           |
| الاستحقاقات                | ١,٤٤٤,٦٩٤,٠٠٠ | -٦٤,٤٨٣,٧٦٧    | -٤٥,٠٠٦,٢٩٦   | ١,٧٤٢,٥١١,٠٠٠  | ٢٨٨,٣٥٥,٥٧٥       | ١٠٤           |
| مجموع الأصول               | ٣٠٠,٥٧٩,٣٩٣   | ٣,٥٤٥,٥٧٨,٠١٣  | ١,٩١٧,٩٤٩,٠٧٣ | ٢,٥٨٥٩,٧٧٧,٠٠٠ | ٥,٨٥٨,٤٥٧,١٢٨     | ١٠٤           |

## الإحصاءات الوصفية

بلغ متوسط حجم مجلس الإدارة السنوي في البنوك التجارية الأردنية ١١ عضواً، وبانحراف معياري (١,٧١) عضواً، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (١٥) عضواً في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (٧) أعضاء. حيث بلغ متوسط استقلالية مجلس الإدارة السنوي في البنوك التجارية الأردنية (٧٤,٩٪)، بانحراف معياري (١٤,٢٪).

كما بلغ عدد حالات وجود الفصل بالمهام خلال الفترة (٧٠) حالة، وبنسبة (٨٩,٣٪) من المجموع، كما بلغ عدد حالات وجود الازدواجية بالمهام (٩) حالة، وبنسبة (١١,٥٪) من المجموع.

تشير هذه النتائج إلى التزام البنوك التجارية الأردنية بتعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك لعام ٢٠١٤ الصادرة عن البنك المركزي وتؤكد تعزيز دور رئيس مجلس الإدارة مع التأكيد على استقلالية الإدارة بالبنوك والفصل بين مهامي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي.

بالنسبة للمتغيرات التابعة يلاحظ ارتفاع الانحراف المعياري لقيم صافي الربح والتدفقات النقدية ومجموع الاستحقاقات والتي تمثل الفرق ما بين صافي الربح بعد الضرائب وصافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي للبنك ومجموع الأصول ويعود ذلك إلى الاختلاف الكبير في نتائج أعمال البنوك التجارية الأردنية.

## اختبار الفرضيات

$H_{01}$ : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للالتزام بقواعد هيكل مجلس الإدارة وتكوينه على جودة أرباح البنوك التجارية الأردنية.

لاختبار الفرضية الرئيسة الأولى تم استخدام نموذج الانحدار الآتي:

$$TACC_{it} = \beta_0 + \beta_1 SIZE_{it} + \beta_2 INDEP_{it} + \beta_3 SEPA_{it} + \epsilon_t \dots\dots\dots (3)$$

بحيث يتم اختبار أثر هيكل مجلس الإدارة وتكوينه بعناصره الثلاثة (حجم مجلس الإدارة واستقلالية مجلس الإدارة وفصل المهام) على المتغير التابع وهو جودة الأرباح. ويبين الجدول (٦) قيم معاملات هذا النموذج.

جدول (٦): نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى

| SEPA  | INDEP  | SIZE  | Constant |             |
|-------|--------|-------|----------|-------------|
| ٢,١٠٩ | -٢,١٩٨ | ١,١٠٤ | -٣,٧٢٥   | Factor      |
| ٢,٣١٠ | -٠,٣٣٩ | ٠,٦٦٦ | -١,٨٢٢   | t-values    |
| ٠,٠٢٣ | ٠,٧٢٥  | ٠,٥٠٧ | ٠,٠٧١    | Sig         |
|       |        |       | ١,٩١٥    | F-statistic |
|       |        |       | ٠,٠٢٦    | Adj R2      |

يلاحظ من الجدول انخفاض قيمة  $Adj R^2$  مما يؤكد ضعف القوة التفسيرية لأثر هيكل مجلس الإدارة بعناصره الثلاثة على جودة الأرباح ويؤكد ذلك أن معاملات حجم مجلس الإدارة والاستقلالية لم تكن ذات دلالة إحصائية. في الوقت ذاته كان معامل فصل المهام فقط ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٥٪ ولكن ذلك لم يكن كافياً لرفض الفرضية العدمية ولذلك كانت النتيجة أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للالتزام بقواعد هيكل مجلس الإدارة وتكوينه على جودة أرباح البنوك التجارية الأردنية.

$H_{0.1}$ : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم مجلس الإدارة على جودة أرباح البنوك التجارية الأردنية.

لاختبار الفرضية الفرعية الأولى تم استخدام نموذج الانحدار الآتي:

$$TACC_{it} = \beta_0 + \beta_1 SIZE_{it} + \beta_2 ASSET_{it} + \epsilon_t \dots\dots\dots (4)$$

بحيث يتم اختبار أثر عنصر حجم مجلس الإدارة كمتغير مستقل على المتغير التابع وهو جودة الأرباح بوجود حجم الأصول كمتغير ضابط. ويبين الجدول (٧) قيم معاملات هذا النموذج.

جدول (٧): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى

| ASSET  | SIZE  | Constant |          |             |
|--------|-------|----------|----------|-------------|
| -.٠٢٧  | -١,٦١ | -١,٤٧    | Factor   |             |
| -٦,٤٧٥ | ١,١٣٢ | -.٠٩٣.   | t-values |             |
| ٠,٠٠   | ٠,٢٦٠ | ٠,٣٥٥    | Sig      |             |
|        |       |          | ٢١,١٩٣   | F-statistic |
|        |       |          | ٠,٢٨٤    | Adj R2      |

يبين الجدول أن القوة التفسيرية للنموذج ٢٨,٤٪ مع وجود مجموع المتغيرات كمتغير ضابط، ولكن معامل حجم مجلس الإدارة لم يكن ذا دلالة إحصائية مما يعني قبول الفرضية الفرعية العدمية الأولى.

$H_{0.2}$ : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلالية مجلس الإدارة على جودة أرباح البنوك التجارية الأردنية.

لاختبار الفرضية الفرعية الثانية تم استخدام نموذج الانحدار الآتي:

$$TACC_{it} = \beta_0 + \beta_1 INDEP_{it} + \beta_2 ASSET_{it} + \epsilon_t \dots\dots\dots (5)$$

بحيث يتم اختبار أثر عنصر الاستقلالية كمتغير مستقل وحجم الأصول كمتغير ضابط على المتغير التابع وهو جودة الأرباح. ويبين الجدول (٨) قيم معاملات هذا النموذج.

جدول (٨): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية

| ASSET  | INDEP | Constant |             |
|--------|-------|----------|-------------|
| -.٠٢٧  | ٢,٨٦٤ | ٣,٢٧٨    | Factor      |
| -٦,٣٩٢ | -.٠١٣ | ١,١١٩    | t-values    |
| ٠,٠٠   | ٠,٦٠٩ | ٠,٢٦٦    | Sig         |
|        |       | ٢٠,٤٧٦   | F-statistic |
|        |       | ٠,٢٧٦    | Adj R2      |

لم يكن معامل الاستقلالية ذو دلالة إحصائية، وقد استطاع متغيري الاستقلالية ومجموع موجودات البنك تفسير ٢٧,٦٪ من التغير في جودة أرباح البنوك التجارية الأردنية.

H<sub>01.3</sub>: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفصل المهام على جودة أرباح البنوك التجارية الأردنية.

لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة تم استخدام نموذج الانحدار الآتي:

$$TACC_{it} = \beta_0 + \beta_1 SEPA_{i,t} + \beta_2 ASSET_{it} + \epsilon_t \dots\dots\dots (6)$$

بحيث يتم اختبار أثر عنصر فصل المهام كمتغير مستقل على المتغير التابع وهو جودة الأرباح آخذاً بعين الاعتبار فروقات الحجم بين البنوك من خلال إضافة مجموع الأصول للنموذج. وبين الجدول (٩) قيم معاملات هذا النموذج.

جدول (٩): نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

| ASSET  | SEPA  | Constant |             |
|--------|-------|----------|-------------|
| -٠,٠٢٥ | ١,٣٠٢ | -٩,١٠٥   | Factor      |
| -٦,١٠٦ | ١,٩٥٤ | -١,١٦٩   | t-values    |
| ٠,٠٠٠  | ٠,٠٤١ | ٠,٢٤٥    | Sig         |
|        |       | ٢٢,٢١٥   | F-statistic |
|        |       | ٠,٢٩٤    | Adj R2      |

يلاحظ من نتائج الجدول أن القوة التفسيرية للنموذج بلغت ٢٩,٤٪ وأن معامل المتغير المستقل فصل المهام كان ذا دلالة إحصائية مما يعني رفض الفرضية العدمية وهذا يعني وجود أثر ذو دلالة إحصائية لفصل المهام على جودة أرباح البنوك التجارية الأردنية.

H<sub>02</sub>: لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية لأثر الالتزام بقواعد هيكل مجلس الإدارة وتكوينه على جودة أرباح البنوك التجارية الأردنية باختلاف حجم البنك.

بحيث تم إضافة مجموع الأصول كمؤشر لحجم البنك على نموذج الفرضية الرئيسية الأولى وذلك لدراسة أثر اختلاف الحجم على أثر هيكل مجلس الإدارة وتكوينه بعناصره الثلاثة (حجم مجلس الإدارة واستقلالية مجلس الإدارة وفصل المهام) على المتغير التابع وهو جودة الأرباح والذي تم قياسه بالفرضية الرئيسية الأولى وحسب بيانات جدول (٦)، وبين الجدول (١٠) قيم معاملات النموذج.

جدول (١٠): نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية

| ASSET  | SEPA  | INDEP  | SIZE  | Constant |             |
|--------|-------|--------|-------|----------|-------------|
| -٠,٠٢٦ | ١,٣٣٩ | -٣,٠٩٨ | ١,٦٦٨ | -٢,٧٢٩   | Factor      |
| -٦,١٧٤ | ١,٦٩٨ | -٠,٥٦٠ | ١,١٧٨ | -١,٥٥٨   | t-values    |
| ٠,٠٠٠  | ٠,٠٩٣ | ٠,٥٧٧  | ٠,٢٤٢ | ٠,١٢٢    | Sig         |
|        |       |        |       | ١١,٥٠٣   | F-statistic |
|        |       |        |       | ٠,٢٩٢    | Adj R2      |

لاختبار هذا الفرضية سيتم مقارنة نتائج هذا النموذج كما في جدول ١٠ مع نموذج الفرضية الرئيسية الأولى كما في جدول رقم ٦ لمقارنة الأثر الإحصائي لإضافة مجموع الموجودات كمتغير ضابط. ويلاحظ ارتفاع Adj R<sup>2</sup> من ٠,٢٦ إلى ٠,٢٩٢ مما يؤكد أن إضافة مجموع الموجودات كمتغير ضابط يشكل مضمونا معلوماتيا إضافيا، وبالتالي ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة وهذا يدل على اختلاف ذو دلالة إحصائية لأثر الالتزام بقواعد هيكل مجلس الإدارة وتكوينه على جودة أرباح البنوك التجارية الأردنية باختلاف حجم البنك.

## ٦. النتائج

يمكن استخلاص النتائج التالية من نتائج اختبار النماذج الإحصائية على النحو الآتي:

١. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لهيكل مجلس الإدارة وتكوينه بعناصره الثلاثة (حجم مجلس الإدارة واستقلالية مجلس الإدارة وفصل المهام) على جودة الأرباح. حيث اختلفت الدراسة مع ما توصلت له دراسة (Soliman & Ragab, 2013) ويؤكد أن تطبيق الحاكمية المؤسسية على البنوك الأردنية ما زال حديثاً ولم يستطع أن يعطي أثراً بعد على جودة الأرباح ممثلة بمجموع الاستحقاقات.
٢. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم مجلس الإدارة على جودة أرباح البنوك التجارية الأردنية. ويعود ذلك إلى أن ارتفاع عدد أعضاء مجلس الإدارة سيؤدي بالضرورة إلى اختلاف آراءهم نحو التحكم بجودة الأرباح، فهناك من سيطالب بارتفاع أرقام الربح لإظهار نتائج الشركة بشكل أفضل فيما قد يطالب البعض برفع المخصصات لتخفيض رقم الربح تجنباً لارتفاع الضرائب. وهذا يتفق مع دراسة (Huang & Wang, 2015) و (Eling & Marek, 2013)، وتختلف مع دراسة (Al-Smadi, 2013).
٣. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلالية مجلس الإدارة على جودة أرباح البنوك التجارية الأردنية. مما يعني أن زيادة نسبة الأعضاء المستقلين في مجلس إدارة البنك لا تؤدي إلى ارتفاع جودة الأرباح. وتعتبر هذه النتيجة غير متوافقة مع أهداف تعليمات الحاكمية المؤسسية التي تهدف من خلال زيادة الأعضاء المستقلين إلى اتخاذ قرارات أكثر دقة وبعيدة عن أي مكاسب ومصالح شخصية، وبالتالي فرض رقابة أكبر على إدارة البنك. وهذا يختلف مع دراسة (Al-Smadi, 2013).
٤. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفصل المهام على جودة أرباح البنوك التجارية الأردنية، مما يؤكد أن الفصل بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير العام سيؤدي إلى ارتفاع جودة الأرباح لأن الفصل بين المنصبين يساعد على إيجاد نظام رقابي فعال مما يؤدي إلى تخفيض وسائل التلاعب بالأرباح ويرفع من جودتها. وهذا يتفق مع دراسة (Alam & Shah, 2013).
٥. يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية لأثر الالتزام بقواعد هيكل مجلس الإدارة وتكوينه على جودة أرباح البنوك التجارية الأردنية باختلاف حجم البنك. مما يعني أن زيادة حجم البنك يؤدي إلى ارتفاع كفاءة البنوك الكبيرة بالإضافة لتنوع الكفاءات والخبرات وبالتالي انخفاض التلاعب بنتائج أعمال البنك وارتفاع جودته. وهذه النتيجة متوافقة مع دراسة (Al-Smadi, 2013).

## ٧. التوصيات

انطلاقاً من النتائج السابقة توصي الدراسة بما يلي:

١. تعزيز تعليمات الحاكمية المؤسسية وزيادة الرقابة عليها من قبل البنك المركزي والهيئات التنظيمية الأخرى.
٢. زيادة اهتمام إدارات البنوك بتدريب موظفيها على تعليمات الحاكمية المؤسسية وإطلاعهم على كافة المستجدات الخاصة بتلك التعليمات.
٣. رفد دوائر الموارد البشرية بالكفاءات الضرورية اللازمة لوضع هيكل متطور لمجالس الإدارة واللجان المنبثقة منه.
٤. إجراء المزيد من الدراسات على أثر هيكل مجلس الإدارة على جودة الأرباح في القطاعات الأخرى.

## بيان تضارب المصالح

يقر جميع المؤلفين أنه ليس لديهم أي تضارب في المصالح.

- إبراهيم، أرشد فؤاد مجيد، وعطا، زاهر عبد الفتاح. (٢٠١٤). أثر تركيبة حوكمة البنك الداخلية في أدائه: دراسة تطبيقية لعينة من البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية. *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الخامس، ٢٦٧-٢٨٤*.
- أبو خزانه، إيهاب محمد. (٢٠١٤). قياس استمرارية الأرباح أثر خصائص مجلس الإدارة عليها بالشركات المدرجة بالبورصة المصرية. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، (٤)، ٢٢٩-٢٦٨*.
- أبو عجيلة، عماد، والشريف، إقبال عدنان. (٢٠١٤). العلاقة بين جودة الأرباح والحاكمة المؤسسية. *المجلة الجامعة، ٢٥ (٣)، ١٤٤-١٢٥*.
- حمدان، علام محمد. (٢٠١٢). العوامل المؤثرة في جودة الأرباح: دليل من الشركات الصناعية الأردنية. *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، ٢٠ (١)، ٣٠١-٢٦٥*.
- رياض، سامح محمد رضا. (٢٠١٢). دور حوكمة الشركات في الحد من إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على شركات الأدوية المصرية. *المجلة العربية للمحاسبة، ١٥ (١)، ٥١-٨*.
- طلب، حسنين راغب. (٢٠١٥). أثر تنفيذ آليات حوكمة الشركات في تخفيض فجوة التوقعات عن القيمة العادلة: دراسة تطبيقية في الشركات العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، ٤١٢-٣٨٤، (٤٥)*.

## References

- Alam, A., & Shah, S. Z. (2013). Corporate governance and its impact on firm risk. *International Journal of Management, Economics and Social Sciences*, 2(2), 76–98.
- Ali, S. A., & Desoky, A. M. (2015). The impact of corporate governance mechanisms on earning quality: Evidence from Egypt. *Journal of Accounting Research*, 1, 69–108.
- Alkdai, H., & Hanefah, M. M. (2012). Board of directors' characteristics and value relevance of accounting information in Malaysian Shariah-compliant companies: A panel data analysis. *Economics and Finance Review*, 2(6), 31–44.
- Al-Smadi, M. O. (2013). Examining the relationship between corporate governance, banks' performance, and risk in Saudi Arabia. *European Journal of Economics, Financial and Administrative Sciences*, 13, 6–18.
- Alves, S. (2014). The effect of board independence on the earning quality: Evidence from Portuguese listed companies. *Australasian Accounting Business and Finance Journal*, 8(1), 23–44.
- Azzoz, A. R. M., & Khamees, B. A. (2016). The impact of corporate governance characteristics on earning quality and earning management: Evidence from Jordan. *Jordan Journal of Business Administration*, 12(1), 187–207.
- Bokpin, G. A. (2013). Ownership structure, corporate governance and bank efficiency: An empirical analysis of panel data from the banking industry in Ghana. *The International Journal of Business in Society*, 13(3), 274–287.
- Bradbury, M., Mak, Y., & Tan, S. (2006). Board characteristics, audit committee characteristics and abnormal accruals. *Pacific Accounting Review*, 18, 47–68.

- Byard, D., Li, Y., & Weintrop, J. (2006). Corporate governance and the quality of financial analysts' information. *Journal of Accounting and Public Policy*, 25, 609–625.
- Chaharsoughi, M. T., & Abdulrahman, R. (2013). Corporate governance and earnings quality: The experience of listed companies in Iran. *Journal of Modern Accounting and Auditing*, 9(6), 790–797.
- Dechow, P., & Dichev, I. D. (2002). The quality of accruals and earnings: The role of accrual estimation errors. *The Accounting Review*, 77, 35–59.
- Doyle, J., Ge, W., & McVay, S. (2007). Accruals quality and internal control over financial reporting. *The Accounting Review*, 82, 1141–1170.
- Eling, M., & Marek, S. (2013). Corporate governance and risk-taking: Evidence from the U.K. and German insurance markets. *Journal of Risk & Insurance*, 81(3).
- Gujarati, D. (2009). *Basic econometrics* (5th ed.). The McGraw-Hill Companies.
- Huang, Y. S., & Wang, C. J. (2015). Corporate governance and risk-taking of Chinese firms: The role of board size. *International Review of Economics & Finance*, 37, 96–113.
- Hutchinson, M., Seamer, M., & Chapple, L. (2015). Institutional investors, risk/performance and corporate governance. *The International Journal of Accounting*, 50(1), 31–52.
- Jiraporn, P., Chatjuthamard, P., Tong, S., & Kim, Y. S. (2015). Does corporate governance influence corporate risk-taking? Evidence from the Institutional Shareholder's Services (IIS). *Finance Research Letters*, 13, 105–112.
- Kim, J. B., & Yi, C. (2015). Foreign versus domestic institutional investors in emerging markets: Who contributes more to firm-specific information flow? *China Journal of Accounting Research*, 8(1), 1–23.
- Soliman, M. M., & Ragab, A. A. (2013). Board of directors' attributes and earning management: Evidence from Egypt. In *Proceedings of the 6th International Business and Social Sciences Research Conference*.
- Younis, S. A., Hashmi, S. H., Khalid, G. K., & Nazir, M. (2016). Impact of corporate governance measures on earning quality: Evidence from Pakistan. *Research Journal of Finance and Accounting*, 7(3).